اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

29 April 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة

نيويورك، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من اليابان

عملا بالفقرة الفرعية ١٢ من الفقرة ١٥ من الفصل المتعلق بالمادة السادسة من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، تقدم حكومة اليابان تقريرها عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

١ - الإسهام في عملية الاستعراض لعام ٢٠١٠

١ - سعيا من اليابان إلى تقديم إسهامات ملموسة في العملية التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠، فقد رشحت السفير يوكيا أمانو لرئاسة الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أدلى وزير الخارجية هيروفومي ناكاسوني في طوكيو ببيان عن حالة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وتناول أهمية الخطوات العملية المتخذة صوب عالم خال من الأسلحة النووية واقترح ١١ نقطة مرجعية تتعلق بـ "نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي".

٢ - بدأت اللجنة الدولية المعنية بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح كمبادرة مشتركة بين اليابان وأستراليا وكمشروع مسار ثان يضم العديد من الأفراد المرموقين. وتهدف اللجنة

الرجاء إعادة الاستعمال

إلى أن تُصدر بحلول نهاية ٢٠٠٩ تقريرا واقعيا وتطبيقيا وعملي المنحى بقصد الإسهام في نجاح مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وأن تقدِّم خارطة طريق صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

٢ - الالتزام بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة

٣ - لا تزال حكومة اليابان على التزامها الراسخ ''بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة''، التي تصف السياسة القائمة على عدم حيازة الأسلحة النووية وعدم إنتاجها وعدم السماح بإدخالها إلى اليابان. وقد أعلنت مجالس الوزراء المتعاقبة في اليابان مرارا، بما فيها مجلس الوزراء الحالي برئاسة رئيس الوزراء آسو، أن اليابان ستواصل التمسك بهذه المبادئ.

٣ - الجهود المبذولة من أجل التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

٤ - تولي اليابان أهمية كبيرة للتبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تمثل أحد الدعامات الرئيسية لنظام معاهدة عدم الانتشار. ومن هذا المنطلق، بذلت اليابان جهودا متعددة، من بينها ما يلي:

- سعيا لتشجيع تبكير الدول المدرجة في المرفق الثاني بالتصديق، وجّهت اليابان في آب/أغسطس ٢٠٠٨، دعوة للمسؤولين الحكوميين من الدول غير المصدقة لزيارة مرافق نظام الرصد الدولي التي تستضيفها اليابان وتبادل وجهات النظر بشأن المعاهدة مع السلطات اليابانية ذات الصلة. واستضافت اليابان بالاشتراك مع أستراليا، وفنلندا، وكندا، وكوستاريكا، والنمسا، وهولندا الاجتماع الوزاري الرابع لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي أصدر بيانا وزاريا مشتركا. ويدعو البيان إلى التوقيع والمصادقة العاجلين على المعاهدة ومواصلة وقف إجراء التجارب النووية. ووقّع البيان ٩٦ بلدا، متجاوزا بذلك نتائج الاجتماعات الثلاثة الأخيرة.

- وتتواصل الجهود المبذولة لإنشاء نظام للتحقق من حظر التجارب النووية، بما في ذلك نظم إدارة المعلومات التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأقامت اليابان بالفعل جميع محطات الرصد الضرورية في إقليمها كجزء من آلية التحقق العالمية القوية لكفالة الكشف المبكر عن التفجيرات النووية.

٤ - الأنشطة الجارية استعدادا لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

٥ - تؤكد اليابان على الأهمية والضرورة الملحّة لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وكمساهمة ملموسة لبلوغ هذه الغاية، قدمت اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح في أيار/مايو ٢٠٠٦، ورقة عمل بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بهدف تعميق المناقشات المتعلقة بالمسائل الفنية الخاصة بإبرام معاهدة من هذا القبيل، وتيسير التبكير ببدء المفاوضات بشأنها.

٦ - وما فتئت اليابان تبذل قصارى جهدها لكسر الجمود الحالي الذي يشهده مؤتمر نزع السلاح، تحقيقا لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر. وقد ضاعفت اليابان مساعيها لهذا الغرض من خلال إيفاد ممثلين رفيعي المستوى إلى مؤتمر نزع السلاح في مناسبات مختلفة. وتولى السفير سوميو تاروي التنسيق في مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٨ فيما يتصل بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال، مع التركيز بشكل عام على حظر المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ودعت اليابان أعضاء مؤتمر نزع السلاح في عدد من المناسبات للبدء في مفاوضات إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دونما إبطاء.

٥ - تقديم قرارات بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة

٧ - ما فتئت اليابان تقدّم سنويا، منذ عام ١٩٩٤، قرارها بشأن نزع السلاح النووي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨ - وفي عام ٢٠٠٨، ومراعاة للحالة الدولية السائدة في الآونة الأخيرة فيما يتعلّق بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، قدمت اليابان مرة أخرى إلى الجمعية العامة مشروع قرارها بشأن نزع السلاح النووي. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اعتُمِد مشروع القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة بأغلبية ساحقة إذ حصل على ١٧٣ صوتا، مؤيدا وهو أعلى رقم يتحقق حتى الآن.

٩ - ورغم أن حالة نزع السلاح النووي ما زالت تشكل تحديا، فإن اليابان استجابة منها للإرادة السياسية التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من المجتمع الدولي باعتماد ذلك القرار، تعتزم مواصلة جهودها الدبلوماسية المتعددة للحفاظ على النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيزه على أساس معاهدة عدم الانتشار.

٦ - التعاون من أجل نزع السلاح النووي في الاتحاد الروسي

١٠ - أعلن قادة مجموعة الثمانية في مؤتمر قمة كاناناسكيس المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عن قيام ''الشراكة العالمية بين مجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل'' بغية التصدي لمسائل عدم الانتشار ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب وتناول مسألة السلامة النووية. وتحقيقا لغرض هذه الشراكة، التزمت اليابان بتقديم مساهمة تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يخصص منها ١٠٠ مليون دولار لبرنامج مجموعة الثمانية للتخلص من فائض البلوتونيوم الروسي القابل للاستخدام في الأسلحة بينما يخصص الباقي لمشاريع تفكيك الغواصات النووية الروسية المسحوبة من الخدمة. ومنذ ذلك الحين مدت اليابان يد التعاون إلى الاتحاد الروسي فأكملت تفكيك أربع غواصات نووية مسحوبة من الخدمة. وتلتزم اليابان بتمويل عملية تفكيك غواصتين إضافيتين. وعلاوة على ذلك، قررت اليابان في عام ٢٠٠٦ التعاون في بناء مرفق تخزين ساحلي لغرف المفاعلات في خليج رازفوينك.

١١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، واستنادا إلى توقّع إكمال تفكيك جميع الغواصات النووية المسحوبة من الخدمة في أقصى شرق روسيا بحلول عام ٢٠١٠، بما في الغواصات التي تُفكَّك الآن من خلال التعاون بين اليابان والاتحاد الروسي، أعربت اليابان عن عزمها النظر في إقامة تعاون ثنائي في مجالات أخرى.

٧ - الجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

١٢ - منذ عام ١٩٨٣، وجّهت اليابان الدعوة لزيارتها إلى ما يزيد عن ٦٥٠ مشاركا في برنامج زمالات الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، بما في ذلك زيارة مدينتي هيروشيما وناغازاكي. وأتاحت هذه الزيارات للمسؤولين الشباب، الذين سيتولّون مستقبلا المسؤولية عن دبلوماسية نزع السلاح، الفرصة ليشهدوا بأعينهم الآثار المروعة والطويلة الأمد التي سبّبتها القنابل الذرية. وستواصل اليابان المساهمة في هذا البرنامج.

١٣ - وتؤمن اليابان بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون على دراية جيدة بالآثار المدمرة للأسلحة النووية. وتماشيا مع رغبة شعب اليابان في ألا تُستخدم هذه الأسلحة مرة ثانية أبدا، دعمت حكومة اليابان في عدد من المناسبات الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية في بلدان أجنبية في تنظيم معارض عن القنابل الذرية.

١٤ - وعلى هامش الدورة الثانية للّجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ المعقود في عام ٢٠٠٨، استضافت اليابان حلقة دراسية للتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم

الانتشار بشأن الكيفية التي ستُنقَل بها تجارب التعرض للإشعاع من جيل إلى آخر. ووُزِّعت على المشاركين في الدورة مجلة مانغا للرسوم المصورة ضمّت قصة بعنوان ''بلدة السكينة المسائية، منطقة أزهار الكرز'' التي تتحدث عن تجربة القصف النووي.

١٥ - وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح المعقود في سايتاما، عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٨ منتدى مع مثقفين مرموقين عن أهمية التعاون مع عامة الجمهور بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.